IUGJEPS
Vol 28, No 6, 2020, pp 675 - 701

ISSN 2410-3152

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية

تاريخ الإرسال (2019-06-17)، تاريخ قبول النشر (2019-09-21)

دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة

اسم الباحث الأول: أ. جمال محمد العريمي

اسم الباحث الثاني : أ.د محمد علي أبو عاشور

[1] اسم الجامعة والبلد: وزارة التربية والتعليم – الأردن

[2] اسم الجامعة والبلد: الإدارة التربوية – العلوم التربوية – الجامعة الأردنية – الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: alorimij@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. تم استخدام المنهج الوصفي. وتكونت عينة الدراسة من (393) عضو هيئة تدريس، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة: أن دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة جاءت بدرجة متوسطة، ولكل مجالاتها. وكشفت نتائج الدراسة المتعلقة بالفروق الفردية الإحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى إستجابات أفراد العينة عن دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة تُعزى لمتغير (الرتبة الأكاديمية، والكلية). بينما يوجد فروق تُعزى لمتغير الجنس وجاءت لصالح الذكور.

كلمات مفتاحية: القيادات الأكاديمية الجامعية، جامعات منتجة.

THE ROLE OF UNIVERSITY ACADEMIC LEADERS TO TRANSFORM JORDANIAN PUBLIC UNIVERSITIES TO PRODUCTIVE UNIVERSITIES

Abstract:

The Study Aimed at Identifying The Role of University Academic Leaders to Transform Jordanian Public Universities to Productive Universities From the point of view of faculty members. The descriptive method was used. The study Sample consisted of (393) faculty members, the questionnaire was used as a tool for study. The Results of the study showed that he Role of University Academic Leaders to Transform Jordanian Public Universities to Productive Universities came to a medium degree, and for all its fields. The results of the study on individual statistical differences revealed that there were no statistically significant differences in the level of responses of the sample members of the Role of University Academic Leaders to Transform Jordanian Public Universities to Productive Universities due to the different variables (Academic level and the college). While there were differences due to the gender variable and was in favor of male.

Keywords: of University Academic Leaders, Productive Universities.

المقدمة:

يشهد العالم تطوراً في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتساهم الجامعات مساهمة كبيرة في تطور هذه المجتمعات كونها مركز إشعاع فكري وحضاري بما فيها من كفاءات وخبرات، ولكون الجامعة تحتاج إلى موارد مالية ومادية وبشرية حتى تقوم بدورها بشكل أمثل، ولا يقتصر دعم الجامعات على الدعم الحكومي أو الدعم المحدود من بعض مؤسسات المجتمع، لذا لابد أن تكون الجامعة مؤسسة تعتمد على نفسها بنفسها وذلك بتسخير قدراتها وخبراتها من خلال الاعتماد على الذات والتحول إلى جامعة منتجة تكون مستقلة مالياً وقادرة على خدمة المجتمع الذي توجد فيه.

وأشار صبيح (2005م، ص3) "إلى أن التعليم بوجه عام، والتعليم الجامعي بوجه خاص يمثل البنية الأساسية لتكوين وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فهو المحك الرئيسي لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع، ويظهر أثر مردوده في شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة في كل قطاع من قطاعات الحياة، ولهذا فإن العائد من التعليم الجامعي إنما هو عائد مرتفع ويمكن أن يكون مضمون النتائج إذا ما تم التخطيط الجيد لموارده المالية والبشرية اللازمة لإدارته، وإذا ما تمت متابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر".

إن مؤسسات التعليم العالي ذات متطلبات وحاجات مستمرة للموارد المختلفة اللازمة لتطوير التعليم فيها، وهي بذلك تواجه صعوبات متفاوتة في توفير الموارد لعظم الاعتمادات المالية التي يتطلبها تشغيل تلك المؤسسات والتوسع بها وخصوصاً في الدول النامية التي تكون الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم، لذا كان لابد لهذه المؤسسات أن تتوجه نحو زيادة إنتاجيتها وتهيئة فرص النمو الاقتصادي بها، وهذا لن يتم إلا من خلال الشراكة في مشاريع بحثية إنتاجية، والمشاركة في التطوير التقني. وقد شهدت مؤسسات التعليم العالي مؤخراً تحولاً ملحوظاً في أدوارها التعليمية والبحثية استجابة لبعض المتغيرات الاقتصادية العالمية التي جعلتها مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالاندماج في آليات السوق، مما زاد من أعبائها المالية (أبو الخير، 2016م).

تُعد الجامعات من أهم المؤسسات التي تؤثر في إعداد النشء القادر على النهوض بأمته ووطنه، ويقع على كاهل القائمين على إدارة هذه الجامعات مسؤولية كبيرة تتمثل في حسن استغلال الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافها، والقيام بوظائفها على أكمل وجه، فلا تقتصر وظيفة الجامعة على تقديم خدمة التعليم لأبناء الوطن، ولكن لا بد من الانفتاح على المجتمع والتفاعل معه، وتحقيق الشراكة الإيجابية بينهما، وينبغي أيضاً على القائمين بإدارة هذه الجامعات الاهتمام بالبحث العلمي، والتشجيع عليه، واستغلال كافة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي. وحتى يتحقق ذلك لا بد من توفير الموارد المالية المناسبة لتتمكن الجامعات من مواجهة التحديات التي تقف عائقاً في وجه إدارتها ويعود ذلك إلى ضعف اقتصاديات أغلب البلدان النامية وكثرة الأعباء التي تواجهها (الخشاب والعناد،2001م).

تواجه الجامعات الحكومية الأردنية تحديات كبيرة، فمن جانب هنالك مسؤولية التطوير والتحسين المستمر، والارتقاء بمستوى الجامعات إلى مستوى الجامعات العالمية من خلال استهداف المؤشرات النوعية في التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير، ومن جانب آخر المشاكل المالية والعجوزات المتراكمة التي تجعلها تبحث عن التوسع الكمي الذي يخفف من الأعباء المادية. كما وتقع على عاتق الجامعات الحكومية الأردنية تطوير نشاطات الجامعات بحيث تصبح قادرة على ترويج منتجاتها العلمية، وتقديم خدمات الخبرة والاستشارات، والبحث حسب الطلب بما يؤمن لها موارد تحقق لها عوائد مالية ذاتية قابلة لإعادة الاستثمار في الخدمات، كذلك السعي لإبداع الطرق لتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية وخلق مصادر ذاتية غير تقليدية عن طريق تسويق خدماتها ليس

بهدف الربح كما في مؤسسات القطاع الخاص، وإنما لتغطية نفقاتها وتكاليف التطوير وتحسين جودة التعليم والمساهمة في التنمية المحلية الشاملة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018م).

تعد الجامعات والكليات التقنية المنتجة موطناً للبحث العلمي والتكنولوجي المناسب لتطورات العصر، فهي التي تربط العلوم بواقع المجتمع وتنسيق الجهود العلمية بهدف تقدم المعرفة الإنسانية، فتقوم بدور مهم في تنمية العلوم والتكنولوجيا وتطويرها من خلال البحوث التي تتناول حاجات المجتمع المختلفة، وما تصل إليه هذه البحوث من حلول علمية في مختلف التخصصات، خصوصاً إذا استخدمت البحوث العلمية بشكل مجدٍ، وتمت الإفادة من نتائج هذه البحوث في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، ومن هنا يأتي دور الجامعات في إفادة المجتمع والاستفادة منه في تمويل أنشطته الموجهة للبحث والتطوير (Shulte,2004).

وأشار باطويح وبامخرمة (2010م، ص206) "إلى ظهور مصطلح الجامعة المنتجة في الوسط الأكاديمي والذي بدأت به بعض الجامعات بهدف البحث عن مصادر تمويل إضافية لتغطية العجز في موازناتها بتعميق دورها في المجتمع وقيامها بالعديد من الأنشطة التي تحقق لها عائداً مادياً إلى جانب إعطاء إدارة الجامعة مرونة التصرف في إيراداتها وفقاً لخططها وبرامجها".

وأكد الشربيني (2009م، ص2) "بأن نموذج الجامعة المنتجة يُعد نموذجاً مرناً يحقق التوازن بين وظائف الجامعة الثلاث (البحث والتدريس وخدمة المجتمع) على اعتبار أن الجامعة جزءٌ لا يتجزأ من آليات السوق ومؤسسة لانتاج وتسويق المعارف والبرامج والأبحاث المرتبطة بالسوق وعقد صفقات الشراكة مع مؤسسات المجتمع الأخرى".

يرى الباحثان أن تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة في الجامعات الأردنية العامة يساعد في حل المشكلات المالية التي تواجهها الجامعات، وكذلك قبول العدد المناسب من الطلبة في كليات الجامعة وأقسامها بمختلف التخصصات مما يخفف من أعباء أعضاء هيئة التدريس، ويساهم في تفعيل وظائف الجامعة من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع. ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة بغية التعرف على دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة الى جامعات منتجة.

مشكلة الدراسة:

شهد نظام التعليم الأردني تطويراً كبيراً، إلا أنَّ هنالك مشكلة كبيرة في إيجاد المواد المالية اللازمة لاستمرار الجامعة بوظائفها الثلاث: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ولمساهمتها أيضاً في تلبية وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة، ولقيامها بأنشطتها التي تحقق إيرادات مالية تعود بالفائدة عليها وعلى مؤسسات المجتمع المحلي. وتعتبر هذه التحديات مبرراً للأخذ بصيغ تعليمية جديدة موائمة ومناسبة لطبيعة العصر، ويأتي مفهوم الجامعة المنتجة بفلسفتها كأحدى الصيغ الجديدة، ومما لاشك فيه أن الجامعة المنتجة قد توفر لتلك الجامعات المرونة الكافية لتطوير أنشطتها وخدماتها التعليمية وتعزيز موازنتها من خلال استثمار بعض الموارد المالية الإضافية لها بوسائل متعددة منها التعليم الممول ذاتياً والتعليم المستمر والاستشارات والبحوث والأنشطة الإنتاجية وغيرها.

وقد استقصى الباحث آراء العاملين في مؤسسات التعليم العالي التي أكدت على حاجة الجامعات لمصادر تمويل جديدة، وربطها بمفهوم الجامعة ر االمنتجة، واستجابة للعديد من التوصيات التي نادت بها الدراسات التي سبق الإشارة إليها كدراسة الوذيناني (2007م)، ودراسة لبهادي (2001م)، ودراسة الخليفة (2014م)، ودراسة بني مقداد (2015م)، وتتحدد مشكلة الدراسة في الحاجة للتوصل إلى: واقع الدولذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة.

أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة تحقيق أهدافها من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما واقع الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في تقديرات عينة الدراسة عن دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة تعزى لمتغيرات (الجنس، والرتبة الأكاديمية، والكلية)؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها ستحاول دراسة دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة، لذا فان أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال ناحيتين هما:

الأهميّة التطبيقيّة: يتوقع أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة كل من: الجامعات الاردنية، وقطاعات المجتمع، وصناع القرار بالجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي، والباحثين المهتمين بدراسة هذا الموضوع.

الأهميّة النظريّة: تسعى الدراسة الحاليّة إلى الإسهام في إضافة نوعيّة للأدب التربوي من خلال امكانية أن تُصبح الجامعات الأردنية العامة قادرة على الإعتماد على التمويل الذاتي نتيجة للموارد المالية المتحققة لتطبيقها لمفهوم الجامعة المنتجة، كما يؤمل بأن تكون القيادات الأكاديمية الجامعية قادرين على تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على واقع الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.
- الكشف عن الفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، والرتبة الأكاديمية، والكلية).

مصطلحات الدراسة:

القيادات الاكاديمية الجامعية: يقصد بها إجرائياً في هذه الدراسة كل من (عمداء الكليات ونوابهم، ورؤساء الأقسام).

الجامعات المنتجة: يعد نموذج الجامعة المنتجة نموذجاً مرناً يحقق التوازن بين وظائف الجامعة الثلاث: البحث والتدريس وخدمة المجتمع على إعتبار أن الجامعة جزء لا يتجزأ من آليات السوق ومؤسسة لإنتاج وتسويق المعارف والبرامج والأبحاث المرتبطة بالسوق وعقد صفقات الشراكة مع مؤسسات المجتمع الأخرى (الشربيني، 2009م).

كما عرفها العبيدي (2011م: 12) "هي مؤسسات منتجة قادرة على ترويج منتوجها العلمي وتقديم خدمات الخبرة والاستشارة والبحث حسب الطلب بما يضمن لها موارد مالية ذاتية قابلة لإعادة الاستثمار في تحسين الخدمات".

ويُعرفها الباحث إجرائياً بأنها الجامعة التي تسعى لإستحداث طرق وأنشطة جديدة لتحقيق موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدّراسة بما يلي:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على تحديد دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة في المجالات التالية: (مجال التدريس، مجال البحث العلمي، مجال خدمة المجتمع، مجال البنية التحتية).

الحدّ البشري: شملت عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية العامة.

الحدّ المكاني: تمَّ تطبيق هذه الدراسة على عينة من الجامعات الاردنية العامة.

الحدّ الزماني: تمَّ تطبيق هذه الدراسة في العام الدراسي 2019/2018م.

الإطار النظري:

تتعرض الجامعات في دول العالم المتختلفة وبشكل خاص في البلدان النامية لتحديات كبيرة في تمويل أنشطتها العلمية والبحثية، يقابله في نفس الوقت تدني نسب تمويل موازنة الجامعات الحكومية وتخفيض الدعم للجامعات الخاصة، وتنافس الجامعات بالحصول على النخبة من الموارد البشرية لتحسين جودة التعليم العالي. كما تواجه الجامعات الحكومية الأردنية تحديات كبيرة؛ فمن جانب مسؤولية التطوير والتحسين المستمر، والارتقاء بمستوى الجامعات الحكومية إلى مستوى الجامعات العالمية من خلال استهداف المؤشرات النوعية في التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير، ومن جانب آخر المشاكل المالية والعجوزات المتركمة التي تجعلها تبحث عن التوسع الكمي الذي يخفف من الأعباء المادية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018م، ص11).

ومن هنا أصبحت الجامعات مطالبة ليس فقط في الدول المتقدمة بل أيضاً في كافة بلدان العالم، أن تقوم بالإضافة إلى وظائفها بوظيفة أساسية للغاية تتمثل في تجسير الربط (أو الشراكة) ما بين الجامعات من جهة وقطاعات الانتاج والخدمات من جهة أخرى، ولعل الأخذ بصيغة الجامعة المنتجة تعبير عن ذلك. الأمر الذي جعل الجامعات بالدول المتقدمة والصناعية تتحول من جامعات تعتمد على التمويل الحكومي إلى جامعات قادرة على تمويل نفسها ذاتياً، بل أصبحت هذه الجامعات تدر أرباحاً كثيرة كما تدر الشركات والمصانع والبنوك أرباحاً للمساهمين فيها (الخطيب، 2006م).

واقع الجامعات الأردنية:

يعتبر قطاع التعليم العالي في الأردن من القطاعات الرائدة؛ وذلك لدوره الكبير والمميز في إحداث التنمية الشاملة لمختلف الأصعدة والمجالات، وخاصةً في ضوء عدم امتلاك الأردن للمصادر الطبيعية وتوجهه إلى الاستثمار في الموارد البشرية. وقد حقق التعليم العالي في الأردن خلال العقود الثلاثة الماضية تقدماً ملحوظاً من حيث تنوع البرامج الدراسية وأنماط التعليم التي تحكم النوع والكم، وانعكس ذلك على مؤسسات التعليم العالي، رغم محدودية الإمكانيات المادية في المملكة (Kanaan et al, 2011).

أما عن أعداد الطلبة في الجامعات الأردنية فقد شهد قطاع التعليم العالي توسعاً كبيراً حيث بلغ عدد طلبة الجامعات الأردنية (الحكومية والخاصة) حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي للعام الجامعي 2016/2015م، 300 ألف طالب وطالبة وكان للجامعات الحكومية الحصة الأكبر حيث بلغ عدد الطلبة فيها حوالي 214.3 ألف طالب وطالبة أي ما نسبته حوالي 71% من إجمالي الطلبة. كما يلاحظ أن هنالك عدم استقرار في نمو أعداد الطلبة الأمر الذي يربك سياسات التخطيط والتوزيع في الجامعات، كما شهدت برامج الدراسات العليا نمواً كبيراً في الجامعات الأردنية الحكومية خلال المدة من عام 2013–2016 لتشهد أيضاً انخفاضاً في عام 2016م، ومن الجدير ذكره أن المتضرر الأكبر من انخفاض أعداد الطلبة جامعات الأطراف حيث أنَّ الطلب على جامعات المركز مرتفعاً، ولم تتأثر بإنخفاض أعداد الطلبة الكلية بشكل كبير (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018م، ص47).

الجامعة المنتجة:

من الملاحظ أن كثير من الجامعات الكبرى أصبحت تعمل على تأهيل طلبتها، ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصص جزءاً مهماً من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار، وإنشاء مشاريع تعود بالنفع المادي عليها كنوع من التمويل الذاتي، فالتعليم الجامعي اليوم ليس "ترفاً فكرياً" بل أصبح أهم عنصر من عناصر الإنتاج، وأحد مقومات التنمية المستدامة (أبو الخير، 2016م).

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الجامعة المنتجة لا يتعارض مع المفهوم العام للجامعة وإنما يتعداه إلى ممارسة النشاطات الإنتاجية المناسبة للعملية التعليمية ومتابعة مشاكل الإنتاج في حقل العمل، الأمر الذي يحقق لها موارد مالية إضافية ويقلل من اعتمادها على التمويل الخارجي، ومن ناحية أخرى لا يعني مفهوم الجامعة المنتجة النظر إلى الجامعة أنها مؤسسة إنتاجية تتصرف كشركة تجارية، فللجامعة أهداف تختلف عن تلك التي تسعى الشركات التجارية إلى تحقيقها والمهمة الأساسية للجامعة هي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وهي مهمة يجب أن تصان بعيداً عن المفهوم التجاري التقليدي الشربيني، 2009م:2).

مفهوم الجامعة المنتجة:

عرفها عشيبة (2001م: 504) بأنها "الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة وهي التعليم والبحث العلمي والخدمة العامة التي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد الإضافية للجامعة من خلال أساليب ووسائل متعدده منها: التعليم الممول ذاتياً والتعليم المستمر، والاستشارات، والبحوث التعاقدية، والأنشطة الإنتاجية".

كما عرفها حامد وزيدان والبحيري (2008م: 17) بأنها "الجامعة التي تقوم ببعض الأنشطة التي تحقق من خلالها موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين بها. بشرط أن لا تتعارض هذه الأنشطة مع الوظائف الأساسية للجامعة، ولا تؤثر عليها في تأدية هذه الوظائف".

وأشار الهلالي (2003م: 47). "بان المقصود بالجامعة المنتجة: قيام مؤسسات التعليم الجامعي ببعض الأنشطة التي تستطيع من خلالها تحقيق موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين فيها، حيث أن الجامعات غالباً ما تضم صفوة من العلماء والباحثين في مختلف التخصصات يمكن الاستفادة منهم لخدمة مجال الأعمال وقطاعات الإنتاج الخاص والعام من خلال إجراء الدراسات والبحوث وتقديم المشورة بما يعود على الجامعة بدخول إضافية، كما تمتلك الجامعة مزارع ومستشفيات وورش وغيرها من المراكز التي يمكن أن تُستثمر كمراكز إنتاج، والجامعة بهذا لا تسعى إلى الدخول في منافسة مع المؤسسات الإنتاجية الأخرى لتحقيق ربح اقتصادي، ولكنها تكتفي ببعض الأنشطة التي تساعدها على تحقيق ربح معقول يساعدها على تغطية نفقاتها".

وظائف الجامعة المنتجة:

تتركز وظائف الجامعة المنتجة في ثلاث وظائف رئيسية ذكرتها (ابو الخير، 2016م، ص23) وهي: التدريس والذي من خلاله يتم نقل المعرفة، والبحث العلمي المنتج للمعرفة، وخدمة المجتمع بهدف تنميته وتقدمه. أما مجالات الدراسة جاءت على النحو الآتي:

1. مجال التدريس: ترجع أهمية التعليم في الجامعات إلى دورها في تحقيق تنمية الأفراد تنمية كاملة وشاملة وهي تُقاس بالمستوى الذي استطاعت الجامعة بلوغه لإعداد الكوادر التي يحتاجها المجتمع في استيفاء احتياجاته، كما يهدف إلى تنمية شخصية

الطالب من جميع الجوانب من خلال حصوله على المعرفة وتكوين الاتجاهات المرغوبة عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعارف والعمل على تقديمها (شقلوف، 2016).

وانطلاقاً من أهمية التعليم العالي بوصفه قمة الهرم التعليمي؛ فقد تزايد الاهتمام بإنشاء الجامعات والكليات لتحقيق التقدم في مجال العلم وتلبية الاحتياجات من القوى العاملة المتخصصة والمدربة، ولم تعد مهمة التعليم الجامعي تخريج متخصصين بل تخريج متخصصين قادرين على التقدم وتطوير الأعمال التي يقومون بها، وقادرين على تفهم التقدم العلمي الهائل والإنجازات التقنية والتغيرات المتسارعة. ولذا يجب أن تهدف الجامعة المنتجة إلى تدريس الطالب كيفية التقدم ذاتياً، واكتساب القدرة على الإبداع، والقدرة على التحكم في التغير وتطوير مجتمعه (أبو الخير، 2016).

2. مجال البحث العلمي: تولي الجامعات أهمية كبيرة للبحث العلمي كونه أحد عوامل إيجاد المعرفة، وتحقيق التقدم التكنولوجي، ويعتبر إجراء البحوث من الوسائل الهامة لرفع مستوى الجامعات وزيادة المعرفة، والبحث العلمي هو طريقة منظمة لحل المشكلات من خلال إتباع سلسة من الخطوات المنظمة بدءاً بالتعرف إلى المشكلة وانتهاءً بالاستنتاجات أو التعميمات التي لها علاقة بالظاهرة المدروسة. والبحث العلمي وسيلة مهمة لحل المشكلات التي تواجه الإنسان في جميع مجالات الحياة سواء كانت تعليمية، أو اقتصادية أو اجتماعية (بني مقداد، 2015).

وأكد الجمياصي (2014: ص81) "أن الجامعة المنتجة تركز على البحوث التطبيقية، لارتباطها المباشر بمشكلات وقضايا المجتمع وإسهامها في تنمية وتطوير مجالاته".

3. مجال خدمة المجتمع: الجامعة أداة من أدوات المجتمع لتحقيق التنمية، وهي لا تستطيع النجاح مالم تقدم الخدمة المرجوة منها للمجتمع. وبالنسبة للجامعة فخدمة المجتمع لا تعني ما يفهمه الكثيرون في مجتمعنا بشكل خاطئ والذين اختزلوا خدمة الجامعة للمجتمع في أعمال تطوعية بسيطة يقوم بها طلبة الجامعة، فهدف خدمة الجامعة للمجتمع أعمق من ذلك بكثير كونها هي من تحوي الزخم الأكبر من العقول النيرة والقدرات الفاعلة (شقلوف، 2016).

ولقد شملت الجامعة في ضوء تجربة الجامعة المنتجة تقديم خدمات ومجالات عمل متنوعة الأغراض، ولبت حاجات اجتماعية ومعرفية ومهارية من خلال تقديم الدورات التدريبية والتعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والإداريين والمجتمع المحلي، وفتح مكاتب استشارية لتقديم الخبرات والاستشارات العلمية والبحثية للجهات المتخصصة مقابل أجور رمزية مثلت إيراداً مهماً من إيرادات الجامعة (الدباغ، 2000: ص435).

4. مجال البنية التحتية: لكي تتوافر البنية التحتية للجامعة المنتجة للجامعة المنتجة، أشار ناصر الدين (2015: ص1) "بأنه لابد أن تكون للجامعة أنشطة في هذا المجال مثل إنشاء مراكز للبحث العلمي، وتأسيس مشاريع وقفية للجامعة وإقامة مشاريع متعددة المجالات بالتعاون مع القطاع الخاص لدعم الأبحاث والابتكارات العلمية وتحويلها إلى منتجات استثمارية وتبني مشاريع اقتصادية تعود بالنفع على المجتمع، وتفيد في عمل شراكات مع المصانع والشركات المختلفة وبذلك تتعدد منتجاتها بما يتوافر لها وتملكه من مقومات مادية ومعنوية وطاقات بشرية متنوعة الاختصاصات والمجالات وبما يؤثر في بناء ثقافة المجتمع وتوجيه فكرة تحقيق نهضته وتنميته".

أهداف الجامعة المنتجة:

أكد عبد الغفور والعزاوي (2018م، ص12). بأن الجامعة المنتجة تهدف الى:

1. تقديم الخدمات العلمية والدراسات للجهات الحكومية والخاصة.
2. زيادة طاقات القبول وفتح المجال للطلاب للدراسه بمقابل.
3. إقامة المشاريع في مواقعها المناسبة تجارياً.
4. تقديم البرامج التدريبية العامة.

مبررات تبني فلسفة الجامعة المنتجة:

تتعرض الجامعات في دول العالم المختلفة وبشكل خاص في البلدان النامية لتحديات كبيرة في تمويل أنشطتها العلمية والبحثية، يقابله في نفس الوقت تدني نسب تمويل موازنة الجامعات الحكومية، وتنافس الجامعات بالحصول على نخبة من الموارد البشرية لتحسين جودة التعليم العالي. كل ذلك دعى لتبني استراتيجيات ملموسة لضمان الجودة الإنتاجية في مجالات التغيير التنظيمي، والاعتماد والتقييم، وتطوير أعضاء الهيئة التدريسية، وتغيير المناهج الدراسية، وغيرها. وبدأت الجامعات تتحول لتبني التفكير الاستراتيجي في موضوع التمويل، والبحث عن وسائل وطرق للحصول على موارد إضافية لموادها المتحصلة من موازنة الحكومة ومن الأجور الدراسية وغيرها من الموارد (عبد الغفور والعزاوي، 2018م، ص11).

الدراسات السابقة: سيتم عرض للأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، والتي حصل عليها الباحث من خلال مراجعة الأدب النظري، وكذلك الدراسات السابقة التي تم ترتيبها ترتيباً زمنياً:

هدفت دراسة الوذيناني (2007م) إلى التعرف على عمليات إدارة المعرفة التي تساهم في تحقيق نموذج الجامعة المنتجة في الجامعات السعودية وإلقاء الضوء على المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة المعرفة في الجامعات السعودية. وتوصلت الدارسة إلى أن عمليات إدارة المعرفة تسهم وبدرجة كبيرة جداً في تحقيق نموذج الجامعة المنتجة في الجامعات السعودية، وأن هناك معوقات تحول دون تطبيق إدارة المعرفة في الجامعات السعودية بدرجة كبيرة. وأوصت الدارسة بضرورة التنسيق والتعاون بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج في مختلف المجالات لتهيئة المناخ الأكاديمي المناسب وتوفير بيئة جامعية تشجع الإبداع والابتكار وحرية البحث العلمي، واستخدام التقنيات الحديثة في تخزين وتوثيق المعرفة المتاحة في الجامعات وتسييل مهمة الوصول إليها.

هدفت دراسة براموبل (Bramwell, 2011) لمناقشة مساهمة بعض الجامعات بخصوص الديناميكية الاقتصادية على الصعيد المحلي والإقليمي وأكثرها فاعلية في مقترحات التصورات الديناميكية والتي تشير إليه الأوصاف الآلية. من أجل إيجاد معرفة أو علوم قابلة للتسويق أو باحثين مؤهلين تقوم الجامعات بإنتاج آليات أخرى لنقل المعرفة مثل: جذب مواهب إلى الاقتصاد المحلي والتعاون مع الصناعات المحلية من خلال توفير الدعم التقني الرسمي وغير الرسمي. حيث قامت جامعة(واترلوا، أونتاريو، كندا) بعمل دراسة حالة بشكل مفصل بالتعاون مع تقديم البرامج التعاونية وبرامج التعليم الريادية وابتكار سياسة الملكية الفردية، وتوضيح الطريقة التي ساهمت بها الجامعة في النمو والتطوير في الاقتصاد المحلي والإقليمي.

في دراسة أجراها تشوي وديلاهاي (Choy and Delahaye, 2011) بعنوان "الشراكات بين الجامعات وأماكن العمل: بعض التحديات للتعليم المرتبط بالعمل" هذه الدراسة مبنية على دراسة حالة لجامعة كوينزلاند للتكنولوجيا في استراليا، تتناول التحديات المتعلقة بتطوير شراكة بين الجامعات وأماكن العمل، وتحويل دور الأكاديميين، وتصميم أكثر تعقيداً لتحقيق الشراكة، وتسهيل المناهج الدراسية لتصبح أكثر ارتباطاً بأماكن العمل، ومن الواضح أن هذه الشراكة فيها إشكالية من حيث الحاجة إلى إعادة توزيع المعرفة، ودراسة علاقات السلطة بين الجامعة والمؤسسة المضيفة. توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: أثبتت أن التعلم المرتبط بالعمل

والذي يلبي احتياجات الأفراد وأماكن عملهم يقوم على شراكة التعلم، حيث يتم تقاسم الأدوار حول المنهاج وطرق التدريس، وأثبتت هذه الدراسة أن مثل هذه الشراكة هي جزء لا يتجزأ من نجاح التعلم المتبط بالعمل.

هدفت دراسة الهادي (2011م) إلى وضع استراتيجية نحو جامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية وتمويل مالي منخفض، وكان من أهم النتائج أنَّ أسلوب الإنتاج المباشر يمثل أحد الأساليب المهمة التي تتبناها الجامعة المنتجة، كما أنَّ الجامعة المنتجة تساعد على الانفتاح نحو المجتمع وتكوين علاقات تعاون متبادلة بين المؤسسات المختلفة.

دراسه لوثانجو (Luthango, 2013) بعنوان "اندماج الجامعة والمجتمع: مختبر مدينة فيليبي في كيب تاون والتحدي المتمثل في التعاون عبر الحدود" تناولت الدراسة دور الجامعة في المجتمع وعلى وجه الخصوص الشراكة بين الجامعة والمجتمع، وناقشت تجربة مختبر فيليبي في مدينه كيب تاون في جنوب أفريقيا لتسليط الضوء على الصعوبات والتحديات والعائدات من الشراكة بين الجامعة والمجتمع، وبينت الدراسة أن مختبر فيليبي يحقق الشروط للتعاون الناجح بين الجامعة والمجتمع المحلي وأن للجامعة دوراً في مجال التعاون مع المجتمع المحلي لإيجاد حلول لعدد لا يحصى من التحديات الإنمائية التي يواجهها المجتمع، أكدت الدراسة أنه لا بد أن يتم إطلاع أصحاب المصلحة على الوقت والجهد والإستثمار الذي يتطلبه هذا النوع من التعاون، وصعوبة تأسيسه وإدامته بين الجامعة والمجتمع، وبينت أن التعاون الحقيقي بين الجامعة والمجتمع يتطلب عملية تحول كبيرة من السياق المؤسسي داخل الجامعات ليس فقط للتسهيل والدعم وإنما أيضاً من أجل مكافأة الأبحاث التي تسعى إلى توفيق التعاون بين الجامعات والمجتمعات المحلية.

هدفت دراسة الجماصي (2014م) إلى التعرف على درجة توافر خصائص الجامعات المنتجة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر العمداء ورؤساء الأقسام الأكاديميين والإداريين. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، والأسلوب التحليلي والاستبانة كأداة لجمع البيانات وتكون مجتمع الدراسة من العمداء ورؤساء الأقسام في ثلاث جامعات (الأزهر، الإسلامية، الأقصى)، وخلصت الدراسة إلى أن المتوسط الكلي لدرجة توافر خصائص الجامعة المنتجة في الجامعات الفمسطينية قد بلغ الوزن النسبي (4.43) وهي درجة متوسطة. أوصت الدراسة بتبني الجامعات الفلسطينية لفكرة الجامعة المنتجة أو الاستثمارية وذلك عبر برامج بحثية وعلمية تخدم المجتمع المحلي والعربي وتعود عليها بالنفع المادي.

هدفت دراسة الخليفة (2014م) إلى الوصول لصيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، والتي يمكن تطبيقها في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الاطار الفلسفي للجامعة المنتجة منطلقاً أساسياً لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية، قدمت التجارب العالمية أشكالاً متعددة لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع منها البحوث والدراسات والتدريب المستمر والابتكارات والمشاريع الإنتاجية، وأن من أهم أسباب تطبيق الصيغة المقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة يتمثل في تفعيل الدور التنموي للجامعة من خلال تحقيق الرؤية المستقبلية لخطط التنمية. ومن معوقات تطبيق الصيغة المقترحة ضعف وضوح الرؤية في الجامعة حول تفعيل الشراكة المجتمعية ومحدودية الميزانيات المخصصة للأنشطة الإنتاجية وعدم توفر خطط مستقبلية. أوصت الدراسة بتوجه الجامعات نحو الإنتاج وعمل دراسات متنوعة عن الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية وحول الكليات والأقسام المنتجة والتوصية بتعزيز ثقافة الانتاج في الجامعات.

أجرت بني مقداد (2015م) دراسة هدفت لتعرف دور الإدارة الجامعية في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة في جامعة اليرموك، ودراسة العقبات التي تواجه تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة وما الحلول المقترحة التي يقدمها أفراد عينة الدراسة حول تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة، حيث تكون مجتمع الدراسة من القادة الأكاديميين (عمداء الكليات ونوابهم ومساعديهم، ورؤساء الأقسام) في جامعة اليرموك والبالغ عددهم (97) فرداً، وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة المسيحية حيث أشتملت العينة (72) فرداً، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء أداة تكونت من جزئين، بحيث تناول الجزء الأول دور الإدارة الجامعية في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة في جامعة اليرموك من وجهة نظر القادة الأكاديميين، وتم تقسيمه الى ثلاث مجالات هي: التدريس، والخدمة العامة (خدمة المجتمع) والبحث العلمي بما مجموعة (49) فقرة. أما الجزء الثاني من الأداة تضمن أسئلة مفتوحة للإجابة على السؤالين الثاني والثالث من الدراسة. حتى توصلت الدراسة إلى أن دور الإدارة الجامعية في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة في جامعة اليرموك من وجهة نظر القادة الأكاديميين كان متوسطاً وجاء ترتيب المجالات كالتالي: مجال التدريس في المرتبة الأولى، مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع)، وفي المرتب الأخيرة مجال البحث العلمي كما أظهرت النتائج عدداً من العقبات التي تعترض تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة وكان أبرزها "قلة مصادر التمويل" وتم استعراض مجموعة من الحلول المقترحة من أهمها "البحث عن مصادر تمويل جديدة".

وأجرت أبو الخير (2016م) دراسة هدفت لمعرفة مدى توافر متطلبات الجامعة المنتجة ومجالاتها (متطلبات البنية التحتية، ومتطلبات الموارد المالية) وعلاقتها بالفاعلية التنظيمية ومجالاتها (المؤشرات الخارجية، المؤشرات الداخلية) في الكليات التقنية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين بالوظائف الإشرافية فيها، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي – الأسلوب التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من (140) فرداً من العاملين بالوظائف الإشرافية، وأشتملت عينة (93) فرداً، حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. أن المتوسط الحسابي لدرجات توافر متطلبات الجامعة المنتجة لدي الكليات التقنية بلغ (136.1) درجة، وبإنحراف معياري (25.2) درجة، وهي بدرجة متوسطة، أي أن الكليات التقنية بمحافظات غزة تتوافر لديها متطلبات الجامعة المنتجة بدرجة متوسطة.
2. وجود فروق دالة إحصائياً في درجات تقييم توافر متطلبات الجامعة المنتجة من وجهة نظر العاملين بالوظائف الإشرافية في الكليات التقنية تعزى إلى متغيرات (الكلية، تصنيف الكلية) لصالح كلاً من الكلية الجامعة للعلوم التطبيقية والكليات التقنية (العامة والخاصة) في مجالي: (متطلبات البنية التحتية) و (متطلبات الموارد المالية).
3. إن المتوسط الحسابي لدرجات مستوى الفاعلية التنظيمية لدى الكليات التقنية بلغ (158.53) درجة، وبإنحراف معياري (21.67) درجة، وهي بدرجة كبيرة، أي أن الكليات التقنية بمحافظات غزة تتحق لديها الفاعلية التنظيمية بدرجة كبيرة.
4. وجود فروق دالة إحصائياً في درجات تقييم الفاعلية التنظيمية من وجهة نظر العاملين بالوظائف الإشرافية في الكليات التقنية تعزى إلى متغيرات (الكلية، تصنيف الكلية) لصالح الكلية الجامعة للعلوم التطبيقية والكليات التقنية (العامة والخاصة) في مجالي: (المؤشرات الخارجية) و (المؤشرات الداخلية)، نتيجة لتوافر متطلبات الجامعة المنتجة لديها.
5. وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين متطلبات الجامعة المنتجة ودرجات الفعالية التنظيمية لدى الكليات التقنية في محافظات غزة.

6. وجود تأثيرٍ جوهري لأبعاد متطلبات الجامعة المنتجة التالية (متطلبات البنية التحتية، متطلبات الموارد الشرية) لدى الكليات التنقنية في محافظات غزة على الفاعلية التنظيمية.

ودراسة ألكسندر وكروز (Alexandre and Cruz, 2016) هدفت الدراسة إلى استكشاف قنوات التفاعل بين الجامعة القطاع الإنتاجي في شركات كابو فيردي حيث تناولت الآثار المترتبة في مجال السياسات على مسار تطور القنوات القائمة من التفاعل على تشكيل الموارد الأكثر معرفة واستخدمت الدراسة المنهجية التجريبية، وشملت عينة الدراسة الدول المتقدمة والاقتصاديات الناشئة والدول النامية، وخلصت الدراسة إلى أن البلدان الأفريقية ذات تفاعل محدود الخصائص وهذا يفسر استخدام مجموعة من قنوات التفاعل القائمة على نشاطات توليد المعارف مما يؤثر على الروابط بينهما مما يتطلب فتح قنوات اتصال بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك من أجل زيادة مواردها المالية والاستثمار الأمثل للموارد البشرية لزيادة انتاجيتها.

أجرى شقلوف (2016م) دراسة هدفت إلى اقتراح نظام إداري لتحويل الجامعات الليبية الحكومية من جامعات تقليدية إلى جامعات منتجة، وتم اعتماد المنهج المسحي التطويري لتحقيق أهداف هذه الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع النظام الإداري بكل مجالاته جاء متوسطاً، وفي مجال التعليم كان منخفضاً، أما في مجال خدمة المجتمع فقد كان مرتفعاً، والمجال التعليمي كان متوسطاً. وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مساعد محاضر ومحاضر وجاءت الفروق لصالح مساعد محاضر في المجال التعليمي وفي واقع النظام ككل.

تعقيب على الدراسات السابقة، وموقع الدراسة الحالية منها

يتضح من الدراسات السابقة ذات الصلة التي تمّ استعراضها والوقوف على أهدافها ومنهجيتها ما يلي: أشارت الدراسات السابقة إلى الوضع التي تعيشه الجامعات التقليدية بوظائفها المتعارف عليها من تدريس وبحث علمي وخدمة المجتمع، وضرورة الأخذ بمفهوم الجامعة المنتجة للتغلب على العقبات التي تواجه الجامعات، والتعرف على خصائص ومتطلبات الجامعات المنتجة، كدراسة الوذيناني (2007م)، والجماصي (2014م)، وأبو الخير (2016م)، وشقلوف (2016م). وأشارت بعض الدراسات إلى دور الإدارات الجامعية التنموية الذي تقوم به الجامعات العربية وضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة من خلال الأخذ بمفهوم الجامعة المنتجة كدراسة براموبل (Bramwell, 2011)، الهادي (2011م)، الخليفة (2014م)، بني مقداد (2015م). لقد ركزت بعض الدراسات السابقة على ضرورة تحقيق الشراكة بين الجامعة وأماكن العمل كدراسة تشوي وديلاهاي (Choy and Delahaye, 2011)، ولوثانجو (Luthango, 2013)، وألكسندر وكروز (Alexandre and Cruz, 2016)، كما تباينت الدراسات السابقة في المنهجية والإجراءات من حيث العينة وطريقة اختيارها، والأداة وكيفية بنائها، وصدقها وثباتها.

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التعمق بالإطار النظري الخاص بالدراسة، واختيار منهج الدراسة المستخدم وبناء أدوات الدراسة والمعالجات الإحصائية وإجراءات الدراسة كدراسة وأبو الخير (2016م)، بني مقداد (2015م). وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث أنها هدفت إلى تحديد دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.

المنهجية والإجراءات:

منهجية الدراسة: تمَّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأداته الاستبانة؛ للتعرف على دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هئية التدريس في الجامعات الأردنية العامة للعام الدراسي 2019/2018، والبالغ عددهم (7611) حسب إحصائيات تم الحصول عليها من وزارة التعليم العالي، وهي مبينة في الجدول التالي:

جدول (1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة من أعضاء هئية التدريس في الجامعات الأردنية العامة تبعاً لمتغيري الجنس والرتبة الأكاديمية

المتغير	الفئة	العدد	التوزيع النسبي %
الجنس	ذكور	5323	%70
	إناث	2288	%30
الرتبة الأكاديمية	استاذ	1748	%23
	استاذ مشارك	1892	%25
	استاذ مساعد	2001	%26
	أخرى	1935	%26
الكلية	علمية	3686	%48
	إنسانية	3925	%52
المجمـــــوع الكلـــــي		**7611**	**%100**

عينة الدراسة:

بعد أن تم توزيع المملكة إلى ثلاثة أقاليم، قام الباحث باختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية، بالاعتماد على معادلة "ستيفن ثامبسون" لتوزيع العينات، حيث تم توزيع (450) استبانة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية العامة التالية: (الجامعة الأردنية من إقليم الوسط، وجامعة اليرموك من إقليم الشمال، وجامعة مؤتة من إقليم الجنوب)، وتم استرجاع (393) استبانة بنسبة (5.16%) من مجتمع الدراسة، يمكن توضيح حجم العينة في الجدول التالي:

جدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الجنس والكلية والرتبة الأكاديمية

المتغير	الفئة	العدد	التوزيع النسبي %
الجنس	ذكور	291	%74
	إناث	102	%26
الرتبة الأكاديمية	استاذ	105	%27
	استاذ مشارك	127	%32
	استاذ مساعد	100	%26
	أخرى	61	%15
الكلية	علمية	172	%44
	إنسانية	221	%56
المجمـــــوع الكلـــــي		**393**	**%100**

أداة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتطوير أداة الدراسة، للتعرف على الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وهي عبارة عن استبانه تتلاءم مع أفراد عينة الدراسة، وذلك بالرجوع للأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة مثل دراسة ابو الخير (2016م) ودراسة بني مقداد (2015م)، وبناءً عليه تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (52) فقرة، موزّعة إلى أربعة مجالات، وعلى النحو الآتي:

- دور القيادات الأكاديمية في مجال التدريس، وتمثله الفقرات (1– 12).
- دور القيادات الأكاديمية في مجال البحث العلمي، وتمثله الفقرات (13– 26).
- دور القيادات الأكاديمية في مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع)، وتمثله الفقرات (27– 40).
- مجال البنية التحتية، وتمثله الفقرات (41– 52).

ولأغراض التحليل الإحصائي؛ أُعطيت بيانات الدراسة الدراجات التالية لفقرات الواقع وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي: درجة واحدة للإجابة بنادراً، ودرجتين للإجابة بقليلاً، وثلاث درجات للإجابة بمتوسطاً، وأربع درجات للإجابة بكبيراً، وخمس درجات للإجابة بكبيرة جداً. وتم تقسيم مدى الاستجابة من (1– 5) إلى خمس فئات متساوية الطول، أي بطول 0.8، وبذلك:

- اعتبر المتوسط الحسابي ذا درجة منخفضة جداً إذا قلّ عن 1.80.
- واعتبر المتوسط الحسابي ذا درجة منخفضة إذا تراوح بين 1.81– 2.60.
- واعتبر المتوسط الحسابي ذا درجة متوسطة إذا تراوح بين 2.61 – 3.40.
- واعتبر المتوسط الحسابي ذا درجة مرتفعة إذا تراوح بين 3.41 – 4.20.
- واعتبر المتوسط الحسابي ذا درجة مرتفعة جداً إذا زاد عن 4.21 – 5.

صدق أداة الدراسة

للتحقّق من صدق أداة الدراسة، تم إيجاد صدق المحتوى (Validity Content)، إذ قام الباحث بعرض الاستبانة بصورتها الأولية على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في عدد من الجامعات الأردنية، بلغ عددهم (12) محكماً، وذلك للحُكم على سلامة لغتها، ووضوح فقراتها، ودرجة انتماء الفقرات لمجالات الدراسة، وفيما إذا كانت بحاجة إلى تعديل، وللتأكد من أن الأداة تقيس الهدف المراد قياسه. وبعد أن تمّ تحكيم الاستبانة تقرّر الإبقاء على الفقرات التي حصلت على موافقة (80%) فأكثر من المُحكّمين، وقد حصلت (52) فقرة من أصل (55) فقرة على موافقة المُحكّمين، إذ تمّ حذف الفقرات رقم (9 و 41 و 47) لعدم حصولهما على نسبة الموافقة المقبولة، وتمّ تعديل الفقرات رقم (17 و 20 و 27) لكونها حصلت على موافقة (60 – 70%)، وتمّ نقل الفقرة (6) من مجال التدريس إلى مجال خدمة المجتمع، كما تضمنت بعض الفقرات بعض التعديلات اللغوية لتسهيل المفهوم على المستجيبين.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من الثبات أداة الدراسة، قام الباحث باستخدام طريقة الإختبار وإعادة الإختبار (test–retest)، بفارق زمني ثلاثة أسابيع، إذ تم تطبيق الاستبانة على أفراد عينة الثبات المكونة من (20) عضو هيئة تدريس في الجامعة من خارج عينة الدراسة، وتم الحصول على معامل الثبات، إذ بلغت قيمته للدرجة الكلية (0.96)، كما تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach–Alpha)؛ للتحقق من الاتساق الداخلي بين الفقرات، إذ تراوح معامل الثبات لمجالات الاستبانة ما بين (0.93– 0.94)، وتُعد هذه النسبة كافية لأغراض هذه الدراسة، ويمكن توضيحه في الجدول (3):

جدول (3)

قيم معاملات الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون ومعادلة كرونباخ ألفا لكل مجال

الرقم	المجـــال	عدد الفقرات	معامل ثبات كرونباخ ألفا
1	دور القيادات الأكاديمية في مجال التدريس	12	0.94
2	دور القيادات الأكاديمية في مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع)	14	0.94
3	دور القيادات الأكاديمية في مجال البحث العلمي	14	0.93
4	البنية التحتية	12	0.93

الكلـــــي	52	0.96

متغيرات الدراسة:

شملت الدراسة المتغيرات الآتية:

1. **المتغيرات المستقلة:** دور القيادات الأكاديمية الجامعية لتحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة.
2. **المتغيرات الوسيطة (المستقلة الثانوية)**، وهي:
   - الجنس وله فئتان: ذكور، وإناث.
   - الرتبة الأكاديمية ولها أربع مستويات: أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، أخرى.
   - الكلية ولها فئتان: الكليات العلمية، الكليات الإنسانية.
3. **المتغير التابع:** استجابة أفراد مجتمع الدراسة على أداة الدراسة.

المعالجة الإحصائية: تمَّ تطبيق المعالجات الإحصائية للبيانات التي تمَّ جمعها كما يأتي:

- للإجابة عن السؤال الأول، تمَّ استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب، ودرجة تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية.
- للإجابة عن السؤال الثاني، تمَّ استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، بالإضافة لتحليل التباين الرباعي والمتعدد.

عرض النتائج ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، الذي نصَّ على: ما واقع الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

وللإجابة عن هذا السؤال تمَّ استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات وللفقرات لواقع الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها بشكل عام، ويُظهر الجدول (4) ذلك.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية العامة لواقع الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة

الترتيب	رقم المجال	المجـــــال	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
1	1	دور القيادات الأكاديمية في مجال التدريس	3.37	0.83	متوسطة
2	3	دور القيادات الأكاديمية في مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع)	3.16	0.73	متوسطة
3	2	دور القيادات الأكاديمية في مجال البحث العلمي	2.84	0.75	متوسطة

4	4	البنية التحتية	2.80	0.74	متوسطة
		الكـلـــــــي	**3.04**	**0.59**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (4) أنَّ واقع الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها قد جاء بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.04) وانحراف معياري (0.59) وقد جاء مجال التدريس في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (0.83) وبدرجة متوسطة، وجاء مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.16) وانحراف معياري (0.73) وبدرجة متوسطة، وجاء مجال البحث العلمي بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (0.75) وبدرجة متوسطة، وجاء مجال البنية التحتية بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.80) وانحراف معياري (0.74) وبدرجة متوسطة.

وقد تعزى هذه النتيجة أنَّ واقع الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة لم يكن بالمستوى المأمول من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، سيما أنَّ الدرجة كانت متوسطة ولم تصل إلى درجة مرتفعة، وربما يُعزى ذلك إلى أنَّ القيادات الأكاديمية لا زالت تتبع الأساليب التقليدية في التعليم الجامعي الحكومي، وغياب الخطط الاستراتيجية لمواكبة التطورات الكبيرة، وكذلك ضعف العلاقة بين الجامعات والمجتمع المحلي وعدم الاهتمام بإحتياجاتهم ودراستها. وقد أتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة شقلوف (2016م) والتي أظهرت أنَّ واقع النظام الإداري في الجامعات الليبية الحكومية كجامعات منتجة جاءت متوسطة، كما تتشابة هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بني مقداد (2015م) والتي أظهرت أنَّ دور الإدارة الجامعية ومجالاته في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة في جامعة اليرموك من وجهة نظر القادة الأكاديميين قد جاء بدرجة متوسطة.

وقد تمّ تحليل درجة واقع الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها وفقاً لفقرات كل مجال، وفق ترتيبها التنازلي أعلاه، فكانت النتائج على النحو الآتي:

أولاً: مجال دور القيادات الأكاديمية في مجال التدريس

تّم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب، ودرجة واقع الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها في مجال دور القيادات الأكاديمية في مجال التدريس، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية العامة لمجال دور القيادات الأكاديمية في مجال التدريس من وجهة نظرهم

الترتيب	رقم الفقرة	الفقـــــــرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
1	1	طرح مُقررات إجبارية لطلبة الجامعة تتعلق بماهية التنمية.	3.56	1.07	مرتفعة
2	3	إدخال العمل التطوعي كمتطلب تخرج يُقدمها الطالب لخدمة المجتمع.	3.46	1.05	مرتفعة
3	2	مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات.	3.41	1.03	مرتفعة
3	4	تطوير أساليب التدريس في العمليات التعليمية.	3.41	1.02	مرتفعة

4	6	وضع خطط استراتيجية لجذب الطلبة الوافدين بتقديم خدمة أكاديمية متميزة.	3.38	1.03	متوسطة
4	5	تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع مفهوم الجامعة المنتجة.	3.38	1.04	متوسطة
5	8	إعداد الطالب إعداداً ينطلق من خلاله إلى حياته العملية.	3.36	1.02	متوسطة
5	11	إقامة مؤتمرات علمية لعرض أبحاث الطلبة ومناقشتها.	3.36	1.08	متوسطة
6	9	إنشاء تخصصات جديدة تواكب التطورات التكنولوجية.	3.34	1.00	متوسطة
7	10	تدريب أعضاء هيئة التدريس على تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة.	3.31	1.10	متوسطة
8	12	إشراك مؤسسات المجتمع المحلي في متابعة سير الدراسة في كليات الجامعة.	3.26	1.09	متوسطة
9	7	متابعة الخريجين بأماكن عملهم للاستفادة من التغذية الراجعة.	3.25	1.06	متوسطة
الكـلـــــــي			**3.37**	**0.83**	**متوسطة**

يتبين من النتائج في الجدول (5) أنَّ تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمجال دور القيادات الأكاديمية في مجال التدريس في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة قد جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (0.83)، وتعني هذه النتيجة أنَّ رضى أفراد عينة الدراسة عن دور القيادات الأكاديمية في مجال التدريس لم تكن بالمستوى المأمول، وربما يُعزى ذلك إلى اطلاع أعضاء هيئة التدريس بشكل متوسط على التجارب العالمية، وإلى التطورات المتسارعة في مجال العلم والتكنولوجيا، ورغبتهم بتجسيد هذه التجارب وهذه الخبرات على الجامعات الأردنية العامة، وقد أتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بني مقداد (2015م).

وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) التي تنص على "طرح مُقررات إجبارية لطلبة الجامعة تتعلق بماهية التنمية" بمتوسط حسابي (3.56) وانحراف معياري (1.07) وبدرجة مرتفعة، وربما تُعزى هذه النتيجة إلى أهمية المقررات الاجبارية ودورها في غرس وتوثيق مفهوم التنمية، كما أن المقررات الاجبارية يخضع لها جميع طلبة الجامعة دون استثناء، فتكون الرسالة والقيمة والهدف المراد غرسه في الطلبة تحقق ليكونوا سفراء مؤهلين لجامعاتهم في مختلف مؤسسات المجتمع المحلي. كم أتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة خليفة (2014م) والتي أظهرت إلى أنَّ تفعيل الدور التنموي للجامعة يتمثل من خلال تحقيق الرؤية المستقبلية لخطط التنمية.

وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (7) التي تنص على "متابعة الخريجين بأماكن عملهم للاستفادة من التغذية الراجعة" بمتوسط حسابي (3.25) وانحراف معياري (1.06) وبدرجة متوسطة. وربما يُعزى ذلك إلى أنَّ أفراد عينة الدراسة يرون أن هنالك تقصير واضح من القيادات الأكاديمية في متابعة الخريجين بأماكن عملهم، وعدم معرفة الصعوبات والمشكلات التي يواجهونها لتفاديها، وحصر المزايا والإيجابيات لتعزيزها وتنميتها وتطويرها. كما قد يُعزى ذلك إلى أنَّ الكلفة المالية التي سيتم أنفاقها على عملية متابعة الخريجين ستكون كبيرة، وأتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بني مقداد (2015م).

ثانياً: مجال دور القيادات الأكاديمية في مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع)

تّم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب، ودرجة واقع الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها في مجال دور القيادات الأكاديمية في مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع)، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية العامة لمجال دور القيادات الأكاديمية في مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع)

الترتيب	رقم الفقرة	الفقـــــــرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
1	27	تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة، للمساهمة في دعم البحث العلمي.	3.46	0.95	مرتفعة
2	29	تربط الجامعة احتياجات سوق العمل بالتخصصات المطروحة فيها.	3.28	0.85	متوسطة
3	28	إقامة مُلتقيات وظيفية تُشارك فيه مؤسسات المجتمع المختلفة لربط الجامعات بمؤسسات المجتمع.	3.26	0.85	متوسطة
4	31	إنشاء منتديات الحوار الفكري لتُعزز قيم المواطنة لدى الطلبة.	3.17	0.96	متوسطة
5	32	تهتم الجامعة بتدريب الطالب في مجال تخصصه لخدمة المجتمع.	3.16	1.01	متوسطة
6	35	تسوق الجامعة أبحاثها العلمية لمؤسسات المجتمع المختلفة.	3.15	0.97	متوسطة
6	30	إنشاء نواديٍ للخريجين لديمومة التواصل بين الطلاب والجامعة.	3.15	0.95	متوسطة
7	36	تقديم استشارات مدفوعة الأجر من الجامعة للمؤسسات الإنتاجية.	3.12	0.94	متوسطة
7	38	تقديم دورات تدريبية للمجتمع المحلي.	3.12	0.95	متوسطة
7	33	تمكين كليات الجامعة من تنفيذ مشـــاريع مع المجتمع المحلي كلاً حسب اختصاصه.	3.12	0.98	متوسطة
8	39	تتعاون الجامعة مع مؤسسات المجتمع المختلفة في تقديم حلول علمية لحل مشكلاتها.	3.09	0.94	متوسطة
9	34	تقوم الجامعة بالاستثمار مع مؤسسات المجتمع في كلياتها المختلفة.	3.08	0.97	متوسطة
10	37	تطرح الجامعة تخصصات جديدة تلائم حاجة مؤسسات المجتمع المختلفة.	3.07	0.96	متوسطة
11	40	تأسيس مجلس استشاري لتقديم الاستشارات التطويرية لمؤسسات المجتمع المختلفة.	3.05	1.00	متوسطة
		الكلـــــــي	**3.16**	**0.73**	**متوسطة**

يتبين من الجدول (6) أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمجال دور القيادات الأكاديمية في مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع) في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة قد جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.16) وانحراف معياري (0.73)، وتعني هذه النتيجة أنَّ الجامعات على علاقة مع المجتمع المحلي بإعتبارها أهم مؤسسة في المجتمع، وأنها لا تعمل بمعزل

عن أفراد المجتمع، بل تسعى للإنخراط بين فئات المجتمع، إلا أن أفراد عينة الدراسة لم يكونوا على درجة عالية من الرضى إتجاه دور القيادات الأكاديمية في خدمة المجتمع، إذ لم تصل النتيجة إلى المأمول، وربما يُعزى ذلك إلى عدم وجود شراكة حقيقية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وعدم وجود خطط استراتيجية لتجسيد وتعزيز العلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، إذ أن واحد من المهام الرئيسة للجامعة أن تساهم في تنمية ثقافة المجتمع، إضافة إلى أنَّ الأبحاث والدراسات التي تقوم فيها الجامعة في هذا الاتجاه لم تكن ملبية لحاجات المجتمع. وأتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة لوثانجو (2013م) والتي أكدت أن للجامعة دوراً في مجال التعاون مع المجتمع المحلي لإيجاد حلول لعدد لا يحصى من التحديات الإنمائية التي يواجهها المجتمع، وأختلفت مع وأتفقت هذه النتيجة مع نتيجة وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (27) التي تنص على "تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة، للمساهمة في دعم البحث العلمي" بمتوسط حسابي (3.46) وانحراف معياري (0.95) وبدرجة مرتفعة، وربما تُعزى هذه النتيجة إلى حرص القيادات الأكاديمية على تفعيل الشراكات الحقيقة مع مؤسسات المجتمع المختلفة لإدراكهم بأن لها دور مهم في دعم البحث العلمي وتطوره. كما وأتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الهادي (2011م) والتي أكدت أن الجامعة المنتجة تساعد على الانفتاح نحو المجتمع وتكوين علاقات تعاون متبادلة بين المؤسسات المختلفة.

وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (40) التي تنص على "تأسيس مجلس استشاري لتقديم الاستشارات التطويرية لمؤسسات المجتمع المختلفة" بمتوسط حسابي (3.05) وانحراف معياري (1.00) وبدرجة متوسطة، وربما تُعزى هذه النتيجة إلى أن الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي هي خدمات غير مدروسة، ولا تتبع منهجية معينة، وأن هنالك حاجة ماسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة لوجود مجلس استشاري لتقديم الاستشارات التطويرية لمؤسسات المجتمع المختلفة. واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بني مقداد (2015م).

ثالثاً: مجال دور القيادات الأكاديمية في مجال البحث العلمي

تّم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب، ودرجة واقع الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها في مجال دور القيادات الأكاديمية في مجال البحث العلمي، والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية العامة لمجال دور القيادات الأكاديمية في مجال البحث العلمي

الترتيب	رقم الفقرة	الفقـــــــرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
1	15	تشجيع الجامعة على الإبداع.	2.96	0.96	متوسطة
1	13	إنشاء مراكز بحث واستشارات علمية داخل الجامعة لخدمة المجتمع المحلي.	2.96	0.92	متوسطة
2	19	ربط ترقية أعضاء هيئة التدريس بإجراء البحوث التطبيقية.	2.94	1.05	متوسطة
3	14	تبنّي الجامعة لبراءات الاختراع.	2.91	0.91	متوسطة

4	18	استحداث قاعدة بيانات للبحوث العلمية لتسهل على مؤسسات المجتمع المختلفة الإفادة منها.	2.90	1.03	متوسطة
5	16	احتضان الطلبة المتميزين (مالياً وإدارياً وتقنياً) لتنفيذ مشاريعهم.	2.89	1.05	متوسطة
6	21	الاستفادة من تجارب الدول المُتقدمة في مجالات البحث العلمي.	2.85	1.04	متوسطة
7	23	وضع آلية لتقديم الدعم المالي للباحثين.	2.83	1.03	متوسطة
7	22	تقديم الوقت الكافي للباحثين لعمل البحوث العلمية.	2.83	1.05	متوسطة
8	17	تعزيز العلاقة بين المراكز البحثية ومؤسسات المجتمع المختلفة.	2.80	1.05	متوسطة
9	20	عمل شراكات مع الدول المُتقدمة للاستفادة من الخبرات في مجال البحوث العلمية.	2.79	1.03	متوسطة
10	25	طرح مادة إجبارية لطلبة الجامعة تتعلق بمناهج البحث العلمي.	2.76	1.03	متوسطة
11	26	توجيه الجامعة البحوث التطبيقية مُقابل عائد مادي لتبني من خلاله نموذج الجامعة المنتجة.	2.72	0.94	متوسطة
12	24	تفعيل مشاريع التخرج بشكل واقعي.	2.68	1.00	متوسطة
الكـلـــــــي			**2.84**	**0.75**	**متوسطة**

يتبين من الجدول (7) أنَّ تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمجال دور القيادات الأكاديمية في مجال البحث العلمي في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة قد جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (0.75)، وتعني هذه النتيجة أنَّ البحث العلمي في الجامعات الأردنية يميل للجوانب النظرية أكثر من البحوث التطبيقية، كما أنَّ أغلب البحوث التي يتم إجراءها في الجامعة من قبل أعضاء هيئة التدريس هي لغايات الترقية، ولا يوجد لدى عضو هيئة التدريس الوقت الكافي للقيام بالبحوث، والسبب في ذلك العبء الدراسي الكبير الذي يقع على عاتق أعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى قيامه بتصحيح أوراق الإمتحانات ومتابعة قضايا الطلبة، وربما تُعزى هذه النتيجة إلى أنَّ البحث العلمي لم يحضى بأهتمام ودعم القيادات الأكاديمية، كما أنه لم يكن من أولوياتهم بالإضافة إلى أنَّ الدعم المالي المقدم له لا يكفي، كما أنَّ هنالك ندرة في براءات الاختراع وضعف التشجيع لها وتبنيها من الدولة، وأتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة شقلوف (2016م).

وجاءت الفقرة (15) (تشجيع الجامعة على الإبداع) بمتوسط حسابي (2.96) وانحراف معياري (0.96)، والفقرة (13) (إنشاء مراكز بحث واستشارات علمية داخل الجامعة لخدمة المجتمع المحلي) بمتوسط حسابي (2.96) وانحراف معياري (0.92) بالمرتبة الأولى وبدرجة متوسطة، وتعني هذه النتيجة أنَّ القيادات الأكاديمية في الجامعات لم تصل لدرجة مرتفعة في تشجيعها على الإبداع، وربما تُعزى هذه النتيجة إلى أن هذه القيادات لم تتبنى فكرة الإبداع كما يجب أن تكون، ولم تمنح ميزات كافية للباحثين المتميزين، وأتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الجمياصي (2014م).

وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (24) التي تنص على "تفعيل مشاريع التخرج بشكل واقعي" بمتوسط حسابي (2.68) وانحراف معياري (1.00) وبدرجة متوسطة، وربما تُعزى هذه النتيجة إلى أن الاهتمام بتطوير جوانب البحث العلمي يحتاج إلى إعادة نظر القيادات الأكاديمية فيه، لتصل هذه البحوث إلى حلول علمية في مختلف التخصصات، وميادين المعرفة المختلفة بهدف تطوير

المجتمع والنهوض به إلى مستوى أفضل. وهذا يتفق مع دراسة بني مقداد (2015م) والتي أوصت بضرورة تفعيل دور إدارة الجامعة في مجال البحث العملي.

رابعاً: مجال البنية التحتية

تّم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب، ودرجة واقع الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها في مجال دور القيادات الأكاديمية في مجال البنية التحتية، والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية العامة لمجال البنية التحتية

الترتيب	رقم الفقرة	الفقـــــــرة	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الدرجة
1	41	تطوير الجامعة لسياستها بما يتلاءم مع أهداف الجامعة المنتجة	3.01	0.82	متوسطة
2	51	توفير مكتبة علمية شاملة لخدمة كافة الفئات المختلفة	2.91	1.00	متوسطة
3	42	تأسيس مشاريع وقفية للجامعة	2.85	0.98	متوسطة
4	50	توفير قاعات تدريسية تناسب أعداد الطلبة	2.83	1.03	متوسطة
5	43	استثمار المساحات الشاغرة لعمل معارض إنتاجية	2.82	0.97	متوسطة
6	44	استثمار مرافق الجامعة المتنوعة كمراكز إنتاج متقدمة	2.80	0.96	متوسطة
7	48	إنشاء صالات رياضية تناسب مختلف الأنشطة	2.78	1.01	متوسطة
8	46	إنشاء مراكز لتسويق البحوث الجامعية	2.76	0.96	متوسطة
9	45	إنشاء مختبرات علمية يُستعان بها على المستوى الوطني لإجراء الفحوصات	2.75	0.96	متوسطة
10	49	إنشاء قاعات فنية لاحتضان المواهب	2.73	0.99	متوسطة
10	52	وجود تجهيزات حديثة في كافة مرافق الجامعة	2.73	0.90	متوسطة
11	47	استحداث قاعدة بيانات بالمشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع المختلفة لتوجيه البحوث العلمية لحلها	2.72	0.98	متوسطة
الكـلـــــــي			**2.80**	**0.74**	**متوسطة**

يتبين من الجدول (8) أنَّ تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمجال البنية التحتية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة قد جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (2.80) وانحراف معياري (0.74)، وتعني هذه النتيجة أنَّ البنية التحتية للجامعات الأردنية العامة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بحاجة لتحسين وتطوير لتواكب المستجدات المحلية والعالمية، كما أنَّ تطويرها وتحسينها يحقق الإبتكار والإبداع، وربما تُعزى هذه النتيجة إلى أنَّ القيادات الأكاديمية لم تواكب التطورات، كما أنَّ إهتمامهم بالبنية

التحتية لم يكن بالمستوى المأمول، لذا جاء مجال البنية التحتية بالمرتبة الأخيرة من بين مجالات الدراسة. واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة أبو الخير (2016م).

وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (41) التي تنص على "تطوير الجامعة لسياستها بما يتلاءم مع أهداف الجامعة المنتجة" بمتوسط حسابي (3.01) وانحراف معياري (0.82) وبدرجة متوسطة، وربما تُعزى هذه النتيجة إلى أنَّ القيادات الأكاديمية أهتمت بالتشريعات والقوانين لتكون منسجمة مع أهداف الجامعة المنتجة، وهذا يتفق مع دراسة الوذيناني (2007م) والتي أوصت بضرورة تهيئة المناخ الأكاديمي المناسب وتوفير بيئة جامعية تشجع الإبداع والابتكار.

وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (47) التي تنص على "استحداث قاعدة بيانات بالمشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع المختلفة لتوجيه البحوث العلمية لحلها" بمتوسط حسابي (2.72) وانحراف معياري (0.98) وبدرجة متوسطة، وقد يُعزى ذلك إلى عدم وجود قواعد بيانات تُسهل على الباحثين الرجوع إليها بالشكل المطلوب، ليسهل عليهم تحديد المشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع المختلفة ليستطيعوا من خلا البحوث العلمية بتقديم حلولاً لها. كما واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الوذيناني (2007م).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، الذي نصّ على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في تقديرات عينة الدراسة عن دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة تعزى لمتغيرات (والجنس، الرتبة الأكاديمية، والكلية)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الدور الذي تمارسة القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تبعاً لمتغيرات الدراسة، حيث تم استخدام تحليل التباين الرباعي (Four Way ANOVA) لمعرفة الفروق للأداة ككل، وتحليل التباين المتعدد (Four Way MANOVA) لمعرفة الفروق لمجالات الأداة، وفيما يلي عرض لهذه النتائج.

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية العامة تبعاً لمتغيرات الدراسة

المتغير	الفئـــات	العدد	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
الجنس	ذكر	291	3.08	0.61
	أنثى	102	2.95	0.57
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	105	3.08	0.52
	أستاذ مشارك	127	3.03	0.62
	أستاذ مساعد	100	3.10	0.70
	اخرى	61	2.92	0.50
الكلية	الكليات العلمية	172	3.05	0.59
	الكليات الإنسانية	221	3.04	0.61

يُلاحظ من النتائج في جدول (9) إلى وجود فروق وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لدور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة تبعاً لمتغيرات: الجنس، والرتبة الأكاديمية، والكلية، ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم استخراج تحليل التباين المشترك احادي المتغيرات، وجاءت نتائج تحليل التباين على النحو الذي يوضحه الجدول (10).

جدول (10): نتائج تحليل التباين المشترك المتعدد المتغيرات لفحص الفروق بين المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لدور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة تبعاً لمتغيرات الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الجنس	.966	1	0.966	2.721	0.100
الرتبة الأكاديمية	2.037	3	0.679	1.913	0.127
الكلية	.001	1	0.001	0.002	0.960
الخطأ	136.709	385	0.355		
الكلي	3781.720	393			
الكلي المُعدل	141.049	392			

يلاحظ من نتائج الجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لدور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة تبعاً لمتغيرات: الجنس، والرتبة الأكاديمية، والكلية، إذ بلغت قيم الدلالة الخاصة بـ "ف" أكبر من (0.05) لكل حالة. ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) تم استخراج تحليل التباين المشترك المتعدد لمتغيرات، وجاءت تحليل التباين على النحو الذي يوضحه الجدول (11).

الجدول(11): نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد لمعرفة دلالة الفروق على مجالات أداة الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة

مصدر التباين	المتغيرات التابعة	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة.
الجنس	مجال التدريس	2.765	1	2.765	4.088	.0440
	مجال البحث العلمي	.000	1	.0000	.0010	.9780
Hotelling's=0.018	مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع)	1.627	1	1.627	3.084	.0800
مستوى دلالة (0.138)	مجال البنية التحتية	1.284	1	1.284	2.344	.1270
الرتبة	مجال التدريس	2.411	3	.8040	1.188	.3140
Wilks'	مجال البحث العلمي	1.568	3	.5230	.9160	.4330
0.981=Lambda	مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع)	2.793	3	.9310	1.765	.1530
مستوى دلالة (0.829)	مجال البنية التحتية	2.138	3	.7130	1.301	.2740

الكلية Hotelling's=0.003 مستوى دلالة (0.867)	مجال التدريس	.309	1	.3090	.4570	.4990
	مجال البحث العلمي	.165	1	.1650	.2880	.5920
	مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع)	.000	1	.0000	.0010	.9760
	مجال البنية التحتية	.035	1	.0350	.0630	.8020
الخطأ	مجال التدريس	260.419	385	.6760		
	مجال البحث العلمي	219.651	385	.5710		
	مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع)	203.088	385	.5280		
	مجال البنية التحتية	210.882	385	.5480		
Corrected Total	مجال التدريس	272.377	392			
	مجال البحث العلمي	222.113	392			
	مجال الخدمة العامة (خدمة المجتمع)	209.119	392			
	مجال البنية التحتية	215.248	392			

يلاحظ من نتائج الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لدور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة على المستوى العام تبعاً لمتغير الجنس، على مجالات الدراسة (دور القيادات في مجال البحث العلمي) و (دور القيادات في مجال الخدمة العامة) و (مجال البنية التحتية)، إذ بلغت قيم الدلالة الخاصة بـ "ف" أكبر من (0.05)، وبلغت قيمة هوتلنج (0.018) وهي غير دالة احصائياً لكل حالة، بينما كانت الفروق ذات دلالة احصائية على بعد (دور القيادات في مجال التدريس) إذ بلغت قيمة "ف" (4.088) وهي دالة عند مستوى (α=0.05) ولصالح الذكور كما يبين جدول (9) للمتوسطات الحسابية، وربما يُعزى ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس من الذكور على إطلاع كبير على التجارب العالمية، وإلى التطورات المتسارعة في مجال العلم والتكنولوجيا، ورغبتهم بتجسيد هذه التجارب وهذه الخبرات على الجامعات الأردنية العامة.

كما تبين نتائج الجدول (11) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لدور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة على المستوى العام تبعاً لمتغير الرتبة الاكاديمية والكلية، إذ بلغت قيمة الدلالة الخاصة بـ"ف" أكبر من (0.05) لكل حالة، وكانت قيمة الدلالة الخاصة بـ هوتلنج ولكس لامد غير دالتين احصائياً، وربما يُعزى ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس بإختلاف رتبهم الأكاديمية وكلياتهم إنسانية أو علمية، لديهم التصورات المتقاربة نحو أهمية أن تكون الجامعات الأردنية جامعات منتجة، تستطيع أن تغطي نفقاتها المالية ومصروفاتها ذاتياً، دون انتظار الدعم الحكومي، الذي لا يغطي – غالباً – الأهداف التي تسعى الجامعات لتحقيقها، بحيث تقوم بدورها الطبيعي المنوط بها. واتفقت نتيجة الدراسة مع نتيجة دراسة بني مقداد (2015م) والتي أشارت بعدم وجود فروق تعزى لأثر متغير الرتبة الاكاديمية والكلية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تمَّ التوصل إليها يوصي الباحث بالآتي:

1. بما أن النتائج أظهرت أن واقع دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة في مجال التدريس جاءت بدرجة متوسطة، فإن الباحث يوصي القيادات الأكاديمية الجامعية بتحسين أساليب التدريس، وتطوير الخطط الدراسية، وإستحداث تخصصات جديدة تواكب التطورات التكنولوجية، والعمل على متابعة الخريجين في أماكن عملهم.
2. كون النتائج أظهرت أن واقع دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة في مجال خدمة المجتمع جاءت بدرجة متوسطة، فإن الباحث يوصي القيادات الأكاديمية الجامعية بتفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة، وتسويق الجامعة لأبحاثها العلمية ليستفيد منها مؤسسات المجتمع، والعمل على تأسيس مجلس استشاري لتقديم الاستشارات التطويرية لمؤسسات المجتمع.
3. بما أن النتائج أظهرت أن واقع دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة في مجال البحث العلمي جاءت بدرجة متوسطة، فإن الباحث يوصي القيادات الأكاديمية الجامعية بتبني الجامعة لبراءات الاختراع وتشجع على الإبداع، وأن تستفيد من تجارب الدول المُتقدمة في مجالات البحث العلمي، وتعمل على تفعيل مشاريع التخرج بشكل واقعي.
4. بما أن النتائج أظهرت أن واقع دور القيادات الأكاديمية الجامعية في تحويل الجامعات الأردنية العامة إلى جامعات منتجة في مجال البنية التحتية جاءت بدرجة متوسطة، فإن الباحث يوصي القيادات الأكاديمية الجامعية بتأسيس مشاريع وقفية للجامعة، واستثمار مرافق الجامعة المتنوعة، والعمل على استحداث قاعدة بيانات بالمشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع وتوجية البحوث لحلها.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو الخير، راوية (2016). مدى توافر متطلبات الجامعة المنتجة وعلاقتها بالفاعلية التنظيمية في الكليات التقنية بمحافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

باطويح، محمد، وبامخرمة، احمد (2010). الجامعة المنتجة اللاربحية في الدول الإسلامية :صيغة تمويلية مقترحة، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، السنة الأولى، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، اليمن.

بني مقداد، نعيمة (2015). دور الإدارة الجامعية في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة في جامعة اليرموك: العقبات والحلول، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

الجماصي، محمد (2014). درجة توافر خصائص الجامعة المنتجة في الجامعات الفلسطينية وسبل تعزيزها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

حامد، محمد، وزيدان، همام، والبحيري، السيد (2008). تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب.

الخشاب، عبد الاله، والعناد، مجذاب بدر (2001). التمويل الذاتي للتعليم الجامعي في الدول النامية وتوجهاته مع التركيز على تجربة جامعة بغداد. ط 1. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

الخطيب، أحمد (2006). الإدارة الجامعية: دراسات حديثة. عمان، الأردن: عالم الكتب الحديث.

الخليفة، عبد العزيز بن علي (2014). صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، مجلة رسالة التربية وعلم النفس، العدد 46 كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، السعودية.

الدباغ، رياض حامد (2000). نحو جامعة منتجة، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، القاهرة، مصر.

الشربيني، فهمي (2009). طرق جديدة لزيادة موارد الجامعات، مجلة المعرفة، المجلد (1) العدد (177)، السعودية.

شقلوف، عبد السلام (2016). نظام إداري مقترح لتحويل الجامعات الليبية الحكومية من جامعات تقليدية إلى جامعات منتجة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

صبيح، لينا (2005). واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية ، غزة – فلسطين.

عبد الغفور، همام، والعزاوي، محمد (2018). الجامعة المنتجة (الرؤى الاستراتيجية ووسائل التنفيذ). عمان، الأردن: دار الايام للنشر و التوزيع.

العبيدي، نبيه نديم (2011). استراتيجية التمويل للجامعات المنتجة: جامعات المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين/ نموذجاً، الجامعة الخليجية.

عشيبة، فتحي (2001). "الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعي في مصر: دراسة تحليلية". المؤتمر التربوي الثاني، خصخصة التعليم العالي والجامعي، المجلد (2)، جامعة السلطان قابوس، مسقط – سلطنة عُمان.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2018). الأوضاع المالية للجامعات الحكومية في الأردن. الأردن: عمان.

ناصر الدين، يعقوب (2015). الجامعة المنتجة ، جريدة الغد، 2015/6/14، الأردن.

الهادي، شرف (2011). رؤية استراتيجية لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية ونفقات مخفضة، مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد الأول، مجلد 26، كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر.

الهلالي، الشربيني الهلالي (2003). اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي، المؤتمر القومي السنوي العاشر العربي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة المستقبل في الوطن العربي 27–28 ديسمبر 2003، جامعة عين شمس، مصر.

الوذيناني، جواهر (2007). إدارة المعرفة مدخل لتحقيق نموذج الجامعة المنتجة، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، السعودية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Alexandre،J & Cruz,V (2016). What are the University-Productive Sectors links that Matters in a Small Island Country?. Universidad Autonoma Metropolitana - Unidad Xochimilco.

Barmwell،A. Wolfe،D (2011): "Universities and Regional Economic Development: The Entrepreneurial University of Wateloo" Research Policy 37.

Choy, Sarojni and Delahaye, Braian (2011). "Partnerships between universities and workplaces: Some challenges for work integrated learning", Studies in Continuing Education. 33 (2), 457-172.

Kanaan, T.H., Al-Salamat, M.N. and Hanania, M.D.(2011) "Political Economy of Cost-Sharing in Higher Education: The Case of Jordan." Prospects', Vol.41, No.1, pp.23-45.

Luthango, Brown Mercy. (2013). “Community-university engagement: the Philippi City Lab in Cape Town and the challenge of collaboration across boundaries”, Higher Education, 65(3), 309-324.

Shulte, Peter,(2004) The Entrepreneurial University: A Strategy for Institutional Development, Higher Education in Europe, Vol, 29, No. 2, 2004.